

مجلس الدولة يؤكد حق المطلقة والأرملة في معاش الأب

أصدرت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع برئاسة المستشار محمد أحمد الحسيني، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة، فتوى قانونية أكدت أحقية كل من المطلقة والأرملة في معاش والدها بعد انتهاء رابطة زواجها دون المساس بحقوق الورثة، موضحة أن الأرملة إذا كانت تستحق معاشا عن زوجها، تحصل على الفرق بين معاش زوجها ومعاش والدها، وذلك

إذا كان المعاش المستحق عن والدها أعلى من المعاش المستحق عن زوجها. وقال المستشار محمود عبدالعليم، نائب رئيس مجلس الدولة، ورئيس المكتب الفني، إن القانون أعطى الحق للمطلقة والأرملة في صرف معاش والدها، موضحا أن الهدف من هذا بسط حماية تامينية خاصة لبعض الفئات المستحقة للرعاية.

القاهرة - شيماء فاروق

أكد وزير المالية د.يوسف بطرس غالي ان المكلفين بتقديم إقرارات عن ممتلكاتهم العقارية طبقا لقانون الضرائب الجديد هم كل ملاك ومنتفعي ومستغلي الوحدات العقارية سواء السكنية أو غير السكنية بشرط أن تكون هذه الوحدات تامة ومشغولة أو تامة وغير مشغولة أو مشغولة وغير تامة أما الوحدات العقارية خلاف ذلك فملاكها ليسوا ملزمين بتقديم الإقرار.

وقال غالي ان الوحدات التي تنطبق عليها هذه الشروط، على ملاكها تقديم إقرار عن ممتلكاتهم قبل نهاية العام وإلا تعرضوا لغرامة مالية لا تقل عن 200 جنيه ولا تزيد على 2000 جنيه، وذلك سواء كانت قيمة تلك الوحدات أعفاها القانون من الضريبة، أو إيجارها يقل عن المبالغ التي فالاصل من كل الوحدات العقارية في أنحاء مصر خاضعة لإحكام قانون الضرائب العقارية رقم 196 لسنة 2008.

وأضاف غالي ان ملاك الأراضي الفضاء المستغلة سواء كجراج أو مخازن للسلع والبضائع المختلفة أو تقام بها معارض أيضا مطالبين بتقديم إقرار عن ممتلكاتهم.

وحول استعدادات وزارة المالية لتلقي الإقرارات أوضح د.غالي، أنه تم تشكيل لجان لمساعدة مقدمى الإقرارات وللإجابة عن تساؤلاتهم المختلفة وذلك بمصلحة الضرائب العقارية ومديرياتها والمأموريات التابعة

مباحثات مكثفة لمناقشة توفير الأرز بأسعار منخفضة وجودة عالية

القاهرة - وكالات: عقد وزير التجارة والصناعة م.رشيد محمد رشيد اجتماعا امس الاول ضم د.أحمد الريايطي رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية ومثلي مضارب الأرز بالقطاع العام وغرفة الصناعات الغذائية شعبه المضارب والاتحاد العام للغرف التجارية وسيد أبوالقمصان مستشار وزير التجارة والصناعة للتجارة الخارجية لمناقشة سياسة انتاج وتسويق الأرز والمشاكل التي تقابل المضارب لتصريف المخزون لديها.

وتم الاتفاق خلال الاجتماع على الاستفادة من الأرصدة الموجودة من الأرز لدى المضارب في سد احتياجات هيئة السلع التموينية بما يتيح تنشيط المضارب ومساعدتها على المنافسة، وذلك بالتنسيق بين الشركة القابضة للصناعات الغذائية وهيئة السلع التموينية.

الحكومة تنفي الاتجاه لإنشاء صندوق البطالة

13 ألف شاب ينضمون لطابور البطالة خلال 3 شهور

ليلى نوبل

ارتفع معدل البطالة خلال الفترة بين ابريل ويونيو 2009 الى 9,4٪ بزيادة تتجاوز 1٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي والتي بلغت 8,3٪ لوصول عدد المتعطلين عن العمل الى 2,3 مليون عاطل بزيادة قدرها 13 الف عاطل مقارنة بفترة الثلاثة اشهر الأولى من العام الحالي، فيما نفت وزارة التنمية الاقتصادية اي نية لإنشاء صندوق للبطالة.

وتوقع مستشار وزير التنمية الاقتصادية د.اشرف العربي ان تشهد الفترة المقبلة ثباتا أو تراجعاً في معدل البطالة مقارنة بالوقت الحالي لافتاً الى ان الحكومة تدخلت بإجراءات سريعة خلال الفترة الماضية للحد من زيادة البطالة، وقال إنه تم تخصيص مبالغ إضافية لزيادة الإنفاق الحكومي والذي تركز في المشروعات كثيفة العمالة بهدف توفير فرص عمل فضلا عن صندوق طوارئ القوى العاملة الذي يعمل على تعويض من فقد عمله ويتم تمويله من خلال استقطاع جزء من رواتب الموظفين.

أكد مستشار الوزير انه لا نية لإنشاء صندوق لإعانة البطالة لمن لم يسبق له العمل لافتاً الى أن مثل هذا الإجراء يحتاج إلى منظومة متكاملة وأن تطبيق هذا المبدأ في الضارح يتم من خلال اجراءات معقدة وعلى المستفيد منه ان يقدم مستندات تدل على بحثة الجاد عن العمل ولا يتم الصرف بسهولة للشباب.

وأظهرت نتائج بحث القوى العاملة الذي اعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء زيادة معدل البطالة بين الأناث بصورة اكبر من الذكور، حيث بلغت النسبة بين الأناث 22٪ مقابل 5,1٪ بين الذكور.

وأوضحت نتائج البحث زيادة معدل البطالة في المناطق الحضرية التي بلغت 12,6٪ مقابل 7٪ في الريف لتتصدر القاهرة قائمة المحافظات الأعلى نسبة في البطالة تليها الإسكندرية ثم مدن القناة والتي بلغت النسبة فيها 13٪ وكانت أقل معدلات البطالة في ريف الوجه القبلي حيث بلغت 6,4٪ يليها ريف الوجه البحري بنسبة 7,4٪.

وكشفت التقرير عن أن البطالة تتركز في الفئة العمرية بين 15 و 39 سنة لتصل نسبة البطالة بينهم الي 84,3٪ لتتراج النسبة الي 46٪ للفئة العمرية بين 20 و 24 سنة ويصل عدد المتعطلين منهم مليوناً و86 الف عاطل. وأشار التقرير إلى زيادة معدل البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة لتصل نسبتهم الي 54,7٪ من إجمالي المتعطلين بينما تصل النسبة بين حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها لـ 32,8٪. مشيراً الى ان حجم قوة العمل بلغت 25 مليون مواطن بما يمثل نحو 33٪ من إجمالي السكان.

مديرية مركز التنمية البشرية بمعهد التخطيط القومي د.زينات طبالة قالت أن الأزمة المالية العالمية لم تكن السبب الأساسي وراء زيادة معدل البطالة لافتة الى أن الأزمة كانت فرصة للبيض لاتخاذها شماعة للتعليل عليها، وقالت ان الرقم المعلن بخضه للتعريف الذي يتم جمع البيانات على اساسه فضلا عن ادلاء المواطن بالمعلومات أثناء فترة البحث كما ان هناك من زادت دخولهم ولكن البعض من المواطنين لا يشعر بها لأنها اقتصرت على عدد محدود.

”شؤون مصرية“ تنشر أخبار جمهورية مصر العربية في مختلف القضايا دون تحيز لحزب معين أو فئة دون أخرى. لكي تتمكن الجالية المصرية من متابعة أخبار بلادها في وطنها الثاني الكويت. و”شؤون مصرية“ تفتح باب المشاركة للجالية المصرية فيها بتعليقاتهم ونقدهم وآرائهم واستلهم التي سنحاول جاهدين عرضها على المسؤولين في القاهرة لإجابة عنها. وللتواصل معنا راسلونا على فاكس رقم 24833609. أو على البريد الإلكتروني: egyptianaffairs@alanba.com.kw
إشراف: أحمد صبري

شؤون

31 الأنباء المصرية

السيب

22 أغسطس 2009

إعفاء ملاك الوحدات العقارية التي لم يتم حصرها من قبل ولم يتقدم ملاكها بإقرارات سابقة

«الأنباء» تنشر ضوابط الإعفاءات الضريبية على الوحدات السكنية



القانون الجديد سيقتضي على كثير من تشوهات قوانين الضرائب العقارية السابقة حيث سيخفض فئة الضريبة العقارية من 140 حاليا إلى 110 فقط كما ستستفيد جميع الوحدات العقارية القديمة والجديدة

السابقة، حيث سيخفض فئة الضريبة العقارية من 140٪ حاليا إلى 10٪ فقط كما ستستفيد جميع الوحدات العقارية القديمة والحديثة من تطبيق خصم 30٪ من القيمة الإيجارية السنوية مقابل الصيانة للوحدات السكنية

الأول حتى آخر يونيو والثاني وقال د.غالي انه بعد انتهاء عمليات الحصر والتقدير سيتم مطالبة ملاك أو مستغلي أو منتفعي الوحدات العقارية بالضريبة المستحقة وذلك لسدادها على قسطين متساويين

الإقرار من خلال إرسال جواب مقرات مؤقتة لتلقي الإقرارات، وذلك في النوادي والجامعات ومراكز الشباب والغرف التجارية والصناعية وغيرها وذلك للتقليل من الزحام والتيسير على المكلفين بتقديم الإقرارات، كما يتم تقديم

لها في أنحاء الجمهورية والبالغ عددها نحو 400 مأمورية، أيضا سيتم توفير أماكن مناسبة في الدور الأول في مقرات مأموريات الضرائب العقارية للتيسير على كبار السن من ملاك العقارات السكنية، أيضا تجري دراسة

استيراد 270 ألف طن من القمح الأميركي والروسي والفرنسي والكندي

القاهرة - وكالات: تعاقدت هيئة السلع التموينية على استيراد 270 ألف طن من القمح، من عدة مناشئ مختلفة، منها 120 ألف طن من القمح الأميركي بسعر 162 دولارا للطن و 60 ألف طن من القمح الفرنسي بسعر 169,5 دولارا للطن، و 60 ألف طن من القمح الروسي بسعر 172 دولارا للطن.

وقال نعماني نصر نعماني نائب رئيس هيئة السلع التموينية إنه تقدم لتوريد الكميات المطلوبة، 20 عرضا تم اختيار خمسة عروض منهم، بناء على المواصفات الفنية لجودة القمح طبقا للمواصفات القياسية المصرية، وكذلك أفضل الأسعار، مشيرا إلى أن الهدية تعاقدت على الكميات المطلوبة من القمح من خلال مناقصات علنية.

التمويل العقاري يستهدف متوسطي الدخل

انحسار الطلب على الإسكان الفاخر

ليلى نوبل

تكررت إحصاءات هيئة التمويل العقاري ان حجم التمويل العقاري الممنوح بنهاية عام 2007 بلغ نحو ملياري جنيه، لم يستحوذ متوسطو الدخل منها سوى على ما يقارب الـ 327 مليون جنيه، فيما أشارت إحصاءات وزارة الاستثمار مؤخرا الى ان متوسطي الدخل استحوذوا على نحو 70٪ من حجم التمويل الممنوح من الشركات العاملة في السوق بنهاية مارس الماضي. وفي تغير ملحوظ مثل العديد من شركات الاستثمار العقاري التي غيرت نشاطها مؤخرا نحو الإسكان المتوسط بعد سنوات من التركيز على «الفاخر» اتجهت غالبية شركات التمويل العقاري والإدارات المتخصصة في هذا المجال داخل البنوك نحو التركيز على شرائح متوسطي الدخل الراغبين في تملك وحدات سكنية بنظام التمويل العقاري. وقال د.ماجد عبدالعظيم رئيس شركة إيدار للتسويق العقاري إن هذا التوجه يتواءم مع تركيز غالبية شركات التطوير العقاري هي الأخرى على الإسكان المتوسط مع بداية العام الحالي باعتبار ان هذه النوعية العقارات تعبر عن الطلب الفعلي والحقيقي لاحتياجات السوق. وأشار الى ان العديد من شركات التمويل العقاري عدلت من سياستها عبر استهداف شرائح متوسطي الدخل مثلما فعلت غالبية شركات التطوير العقاري التي اتجهت الي بناء اسكان متوسط بتشريعات متنوعة بعد توجيه الاهتمام لأكثر من 3 أعوام للإسكان الفاخر. وأكدت الدراسة وجود نقص حاد في تمويل الوحدات السكنية المتوسطة على الرغم من زيادة الطلب على هذه الوحدات وهو ما عبر عنه تقرير مركز المعلومات واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري مؤخرا ان نحو 39,8٪ من الأسر المصرية تفضل الإسكان الاقتصادي عبر تملك شقة تبلغ مساحتها 63 مترا مربعا في حين اختار 28,8٪ نماذج الإسكان المتوسط.

د.شريف عطية مستشار وزير الاستثمار لشؤون التمويل العقاري قال ان هناك إمكانية لاستفادة شرائح عديدة من متوسطي الدخل من برنامج وزارة الاستثمار الجديد لدعم هذه الشريحة في تملك وحدات سكنية متوسطة خاصة مع إتاحة البنك الدولي قبل عدة أيام نحو 1,6 مليار جنيه لصندوق دعم وضمان التمويل العقاري التابع للوزارة بهدف توجيهها لدعم تمويل شراء الوحدات المتوسطة الموجهة لشرائح الشباب. وأعطى برنامج وزارة الاستثمار الأخير أولوية لدعم الوحدة التي لا يتجاوز سعرها 95 ألف جنيه لمن لا يتجاوز دخلهم الشهري 1750 جنيها للأفراد و2500 جنيه للأسرة على أن تصل نسبة التقسيط الي ثلث الدخل الشهري للمواطن بدلا من ربعه، وتحديد الحد الأدنى لتوفير دعم اكبر لمشتري الوحدات ذات المساحات الأصغر وذوي الدخل الأدنى، مشيررا الى ان اتجاه العديد من شركات التطوير العقاري الي منح تيسيرات كبيرة في السداد لا يؤثر على نشاط الشركات باعتبار ان التيسيرات تدخل ضمن السداد قصير ومتوسط الأجل، بينما السداد عبر التمويل يعد طويل الأجل ويقلل قيمة القسط.